



تقرير التنمية المالية 2010

المقدمة :

يصدر منتدى الاقتصاد العالمي (World Economic Forum) تقرير التنمية المالية بشكل سنوي، بحيث كان أول إصدار لهذا التقرير عام 2008، وتم مؤخراً إصدار التقرير الثالث لعام 2010، ضم التقرير 57 نظام مالي عالمي رائد مقارنة بـ 55 نظام مالي في عامي 2008 و2009. يهدف التقرير إلى إعطاء صانعي القرار الإطار العام لمناقشة وتعريف العوامل التي تعد أساس التنمية للنظام المالي والهبوط العالمي. إضافة إلى ذلك فهو يساهم في بناء مؤشر التنمية المالية والذي يستخدم كمرجع للدول لتقييم ذاتها ومقارنتها وضعها مع الدول الأخرى من أجل إعطاء الأولويات إلى العوامل التي تساهم في تحسين أداء النظام المالي ودعم النمو الاقتصادي في الاقتصاديات المتقدمة والناشئة.

لإعداد هذا التقرير وتحديد مؤشر التنمية المالية تم إجراء العديد من المقابلات وحلقات النقاش لمتابعة النتائج وتطبيقاتها، وإجراء التعديلات المناسبة على المؤشر. كذلك تم الرجوع إلى العديد من نشرات المنتدى الاقتصادي فعلى سبيل المثال لا الحصر تقرير التنافسية العالمي وغيره من النشرات والتقارير.

استناداً على ما سبق، تعرف التنمية المالية على أنها العوامل، والسياسات، التي تؤدي إلى وجود نظام مالي فعّال وكذلك أسواق مالية فعّالة. بالإضافة إلى الوصول إلى خدمات مالية ورأسمالية عميقة وواسعة النطاق. يمتد هذا التعريف ليشمل دعم الأنشطة المالية المتعلقة بالمؤسسات وبنية العمل والوسطاء الماليين والأسواق المالية بحيث يضمن كفاءة تنوع المخاطر والتوزيع الأمثل لرأس المال. إلى جانب ذلك يهتم تعريف التنمية بنتائج عمليات الوساطة المالية لتشمل توفر رأس المال وكذلك الوصول إليه.

بناءً على التعريف السابق، يتكون مؤشر التنمية المالية والذي يقيس درجة النّهية المالية من سبع محاور رئيسية تتوزع هذه المحاور على ثلاث مجموعات هي:

المجموعة الأولى : العوامل والسياسات والمؤسسات

تمثل هذه المجموعة الخصائص الأساسية التي تسمح بتنمية الوسطاء الماليين، و الأسواق والأدوات والخدمات المالية.وتضم المحاور التالية:

1. محور البيئة المؤسسية

2. محور بيئة الأعمال

3. محور الاستقرار المالي

المجموعة الثانية : الوساطة المالية

تشير هذه المجموعة إلى تنوع وحجم وعمق وكفاءة الوسطاء الماليين والسوق التي تقدم الخدمات المالية.وتضم المحاور التالية:

4. محور الخدمات المالية المصرفية

5. محور الخدمات المالية غير المصرفية

6. محور الأسواق المالية

المجموعة الثالثة : النفاذ المالي

تهتم هذه المجموعة بحصول الأفراد وأصحاب العمل على أشكال متعددة من رأس المال والخدمات المالية. وتضم المحور التالي:

7. محور النفاذ المالي

يوضح الشكل التالي محاور التنمية المالية التي تشكل مجملها مؤشر التنمية المالية لعام 2010

شكل (1): محاور التنمية المالية



يتطلب قياس مستوى التنمية المالية في أية نظام مالي فهم جميع العوامل التي تساهم فيما بينها في زيادة العمق والكفاءة في الخدمات المالية المقدمة. وبالتالي التطرق إلى فهم وتحليل البيانات التي تخص كل محور من المحاور السبعة.

منهجية إعداد التقرير

فيما يلي توضيح لمفهوم كل محور من المحاور سابقة الذكر والمؤشرات الاقتصادية التي شملتها :

المحور الأول : البيئة المؤسسية (Institutional Environment) :

تشمل البيئة المؤسسية الأنظمة والقوانين التي تسمح بعملية التنمية من اجل زيادة عمق وكفاءة الوسطاء الماليين والأسواق والخدمات فضلا عن الرقابة المالية. تتضمن البيئة المؤسسية العديد من المؤشرات التي تتضمن الأنظمة والقوانين الخاصة بالإشراف على القطاع المالي ومنها مؤشر تحرير القطاع المالي الذي يقاس بحرية حساب رأس المال والالتزام لاتفاقيات منظمة التجارة الدولية و تحرير القطاع المالي المحلي . ويعد مؤشر حوكمة الشركات الذي يعبر عن النظم المطبقة في إدارة الشركات من مؤشرات البيئة المؤسسية ويقاس هذا المحور عن طريق نظام التعويضات القائم على الحوافز، وكفاءة مجلس إدارة الشركات والاعتماد على الكفاءات في النظم الإدارية بالإضافة إلى القوة في التدقيق والتقارير.

بما أن البيئة المؤسسية تعنى بالأنظمة والقوانين، كان لابد من وجود مؤشر يقيس القضايا التنظيمية والقانونية ويعنى بدور الحكومة في سن القوانين والتشريعات وذلك من خلال قياس عبء الأنظمة الحكومية، المركزية في اتخاذ السياسات الاقتصادية وتنظيم الأسواق المالية وحقوق الملكية وحماية الملكية الفكرية إضافة إلى قياس تحويل الأموال العامة وثقة المواطنين بالحكومة إلى جانب قياس كلا من مؤشر الفساد وقوة مؤشر الحقوق القانونية . بالإضافة إلى المؤشرات السابقة

المستخدمة في قياس البيئة المؤسسية ، تم اخذ مؤشر يقيس إجراءات تنفيذ العقود من خلال قياس كفاءة الهيئات المشرفة للقوانين، واستقلالية القضاء، والوقت اللازم لإنفاذ العقود، وعدد الإجراءات والتكلفة اللازمة لنفاذ العقود، إضافة إلى قياس مؤشر حماية المستثمرين.

المحور الثاني : بيئة الأعمال (Business Environment) :

تتمثل بيئة الأعمال في العديد من المحاور التي تعتبر القوى العاملة الماهرة والموظفة من قبل القطاع المالي احد أهم العوامل التي تساعد على خلق الكفاءة في النظام المالي وبالتالي المساهمة في عملية النمو الاقتصادي. تم أخذ العديد من المؤشرات التي تقيس نوعية القوى العاملة المساهمة في عملية التنمية وأهمها مستوى الالتحاق الجامعي، ودرجة تدريب الموظفين. إضافة إلى القوى العاملة تقيس بيئة الأعمال البنية التحتية ودورها في تحسين التراكم الرأسمالي الخاص والعمق المالي وذلك من خلال تحسن المنفعة الاستثمارية من تلك المشاريع. ولا بد من اخذ مؤشر تكلفة أداء الأعمال بعين الاعتبار كمؤشر من مؤشرات بيئة الأعمال حيث تعد كلفة الأعمال ميزة من مميزات كفاءة المؤسسات ومن أهم المجالات التي تقيس تكلفة الأعمال هي التكلفة اللازمة للبدء بالعمل وتكلفة التسجيل وكذلك تكلفة إنهاء العمل. يعد النظام الضريبي من العوامل التي تؤثر على بيئة الأعمال في القطاع المالي وذلك من حيث التركيز على وجود تشوهات في الأنظمة الضريبية وذلك بزيادة الهامش الضريبي .

المحور الثالث : الاستقرار المالي (Financial Stability) :

يؤدي عدم الاستقرار المالي إلى وجود حالة من الاضطراب في النمو الاقتصادي والذي يؤدي بدوره إلى إلحاق الخسائر بالمستثمرين وخلق أزمة في النظام المصرفي و نظام الشركات و كذلك الحال وجود أزمة في العملة وزيادة في مخاطر الديون السيادية. تم قياس محور الاستقرار المالي بأخذ العديد من المؤشرات منها التغير في معدل سعر الصرف، ومؤشر الضعف الخارجي (النسبة المئوية لاحتياطيات النقد الأجنبي)، ومؤشر ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ، ومؤشر ضعف الدولار، ومؤشر تكرار الأزمات المالية ومؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الفورة العقارية، والعديد من مؤشرات المخاطر في الديون السيادية ومنها تصنيف سيادة العملة الوطنية، ومؤشر التحوط الكلي (المقياس الكلي للسلامة والذي يعتمد على نمو الناتج المحلي الحقيقي وسعر الفائدة على الودائع والتضخم) ومؤشر إدارة الدين العام.

المحور الرابع : الخدمات المالية المصرفية (Banking Financial Services) :

تعد البنوك أساس النظام المالي ولها دور حيوي في دعم النمو الاقتصادي. فهي تساهم في تحسين الحصول على المعلومات المالية وكذلك تقليل من كلفة المعاملات وجعل التوزيع الائتماني أكثر كفاءة وفاعلية. بالإضافة إلى دورها في القضاء على مشاكل السيولة وبالتالي الاستثمار في أصول ذات عائد عالي مما يدفع بعجلة الاقتصاد نحو النمو. يتم قياس فاعلية النظام المصرفي من خلال ثلاث جوانب: الجانب الأول حجم النظام المصرفي بحيث كلما زاد حجم النظام المصرفي زادت القدرة على توجيه رأس المال من المدخرين إلى المستثمرين والذي يؤدي بدوره إلى التحسين في التنمية المالية وبالتالي نمو اقتصادي أكبر. الجانب الثاني مؤشر كفاءة الخدمات المالية المقدمة. تقاس الكفاءة المالية بعدة مؤشرات منها مؤشر الربحية، ومؤشر تكاليف النفقات العامة للبنك ومؤشر الملكية العامة للبنوك ونسبة تكاليف التشغيل إلى أصول البنك. والجانب الثالث مؤشر الإفصاح عن المعلومات المالية ومدى الشفافية في تقديم المعلومات التي تتعلق بالأمور المالية كجانب من جوانب قياس فاعلية النظام المالي.

المحور الخامس : الخدمات المالية غير المصرفية (Non Banking Financial Services):

لعبت الجهات غير المصرفية كالوسطاء والتجار ومدراء الأصول وشركات التامين دورا مكتملا لدور البنوك التجارية من حيث محاولتها في سد الثغرات التي تتركها الجهات المصرفية، حيث أدت المنافسة بين الجهات المصرفية وغير المصرفية إلى زيادة الكفاءة لكل منهما في تلبية متطلبات السوق والمستثمرين. تتضمن أعمال الخدمات المالية غير المصرفية المشاركة في أسواق الأسهم وكذلك تحريك وإعادة توزيع المصادر المالية كل حسب طبيعته. وتعد درجة تطور الخدمات غير المصرفية مؤشر واضح على مستوى التنمية المالية، حيث يتضمن مؤشر التنمية المالية ثلاث مجالات من مجالات الخدمات المالية غير المصرفية وهي نشاطات الاكتتابات، ونشاطات اندماج الشركات، ونشاط التوريق كذلك تم إضافة أنشطة التامين بحيث توفر السيولة والتسهيلات اللازمة لعملية الاستثمار.

المحور السادس : الأسواق المالية (Financial Markets):

تعتبر الأسواق المالية احد أهم الأدوات المستخدمة في قياس التراكم الرأسمالي ونمو الإنتاجية بالإضافة إلى إسهامها في تقدير معدلات النمو الاقتصادي. كما تعد أسواق المشتقات المالية ذات دلالة واضحة على إدارة المخاطر وتنويعها. يتضمن محور الأسواق المالية العديد من المؤشرات التي تساهم في قياسه أهمها: مؤشر أسواق العملات الأجنبية، وأسواق المشتقات المالية، وتنمية أسواق الأسهم وتنمية أسواق السندات.

المحور السابع : النفاذ المالي (Financial Access):

يتمثل هذا المحور في الحصول على رأس المال الاستثماري للحصول على التسهيلات المالية والائتمانية وذلك من خلال القنوات التجارية أو الوصول إلى السوق المستهدف (التجزئة). يتمثل النفاذ التجاري في الحصول على رأس المال المغامر وكذلك القروض التجارية أو التمويل عن طريق سوق الأسهم المحلية. أما فيما يتعلق في قنوات التجزئة فهي تقاس في مدى اختراق السوق للحسابات البنكية في السوق وكذلك خدمة الصراف الآلي والحصول على القروض من مؤسسات التمويل الصغير.

أداء الأردن في مؤشر التنمية المالية

تراجع الأردن أربع مراتب في مؤشر التنمية المالية العالمي لعام 2010 ليسجل ترتيب 29 بدلاً من 25 في العام الماضي، جاء هذا التراجع نتيجة تراجع أداء الأردن في عدد من المحاور الرئيسية والفرعية المكونة لمؤشر التنمية المالية والتي جاءت على النحو التالي:

أولاً : محور البيئة المؤسسية

سجل الأردن في محور البيئة المؤسسية المرتبة 25 لسنة 2010 أي بانخفاض مقداره مرتبتين عن العام 2009، كان ذلك نتيجة تراجع في العديد من المؤشرات الفرعية لهذا المحور ومنها: تراجع بمقدار 5 مراتب في مؤشر القضايا التنظيمية والقانونية حيث سجل المرتبة 30 للعام الحالي مقارنة بالمرتبة 25 للعام الماضي، وكذلك بانخفاض في كل من مؤشر عبء التنظيم الحكومي و المركزية في اتخاذ السياسات الاقتصادية ب 12 و 7 مراتب لكل منهم على الترتيب بالإضافة إلى إدراج مؤشر شفافية البنك المركزي والذي حصل على الترتيب 46.

انخفاض مؤشر تحرير القطاع المالي وتنفيذ العقود كلا منهما بمقدار مرتبتين ليأتي في الترتيب 22 و 40 على التوالي، حيث شهد محور تنفيذ العقود تراجع في معظم المؤشرات الفرعية مثل تراجع كل من مؤشر الهيئات المشرعة للقوانين ب 14 مرتبة ومؤشر استقلالية القضاء 5 مراتب. إلا أن مؤشر عدد الإجراءات اللازمة لتنفيذ العقود تقدم مرتبتين ليصبح في المرتبة 39. وشهد مؤشر حوكمة الشركات تقدم مقداره 5 مراتب عن العام الماضي ليُسجل الترتيب رقم 36 من بين 57 نظام مالي عالمي.

ثانياً : محور بيئة الأعمال :

تراجع محور بيئة الأعمال 6 مراتب ليحقق المرتبة 43 مقارنة ب 37 للعام الماضي نتيجة التدهور الذي حصل في مؤشر الضرائب الذي يعد احد المؤشرات الفرعية لمحور بيئة الأعمال والذي تراجع ب 10 مراتب ليسجل المرتبة 33 . جاء هذا التدهور نتيجة تراجع كل من مؤشر المدفوعات غير الوسمية في تحصيل الضرائب 14 مرتبة ومؤشر التأثيرات على المنافسة الضريبية 7 مراتب . فضلا عن ذلك طال التراجع العديد من مؤشرات القوى العاملة التي أصبحت بالمرتبة 40 لهذا العام مقارنة بالمرتبة 35 للعام الماضي وذلك بسبب التراجع 12مرتبة في مؤشر الجودة في المعاهد والمدارس الإدارية، و التراجع 9 مراتب في مؤشر مناهج الرياضيات والعلوم، وكذلك التراجع 14 مرتبة في مؤشر تدريب الموظفين.

أما مؤشر البنية التحتية فقد تراجع 3 مراتب وأصبح في الترتيب 43 وذلك بسبب تراجع المؤشرات الفرعية مثل مؤشر جودة البنية التحتية العامة وجودة البنية التحتية لخطوط الهاتف وتراجع عدد خطوط الهاتف الرئيسية. على العكس من ذلك شهد هذا المؤشر ارتفاع في المؤشر الفرعي المتعلق بتبويب الأردن في عدد مستخدمي الانترنت. يذكر أن مؤشر مخاطر الديون السيادية استطاع أن يحافظ على الترتيب 48 في عام 2009 و 2010.

ثالثاً : محور الاستقرار المالي

بالنظر إلى نتائج الأردن في محور الاستقرار المالي نلاحظ أن الأردن استطاع أن يتقدم 9 مراتب عن العام الماضي حيث جاء في المرتبة 41 لهذا العام. انبثق هذا التحسن عن التقدم الملحوظ في مؤشر مدى استقرار العملة الوطنية بحيث تقدم الأردن 12 مرتبة عن العام الماضي ليحصل إلى الترتيب 39 من بين 57 نظام مالي شملها المؤشر . كذلك حقق مؤشر مدى المخاطر في الديون السيادية أيضا تقدما مقداره أربع مراتب حيث جاء في المرتبة 46 وذلك نتيجة التحسن الكبير في ترتيب الأردن في مؤشر الحيطة والذي حقق المرتبة 9 في عام 2010 مقارنة بالمرتبة 50 عام 2009 ، يعبر مؤشر الحيطة عن المقياس الكلي للسلامة ويستند على نمو الناتج المحلي الحقيقي وسعر الفائدة على الودائع والتضخم . بالرغم من التقدم الذي حدث في معظم المؤشرات الفرعية لمؤشر استقرار النظام المصرفي إلا أن دخول مؤشر الخسائر الناتجة عن أزمة البنوك وحصوله على ترتيب 52 أدى إلى تراجع الأردن 3 مراتب في مؤشر استقرار النظام المصرفي والذي جاء في المرتبة 19.

رابعاً : محور الخدمات المالية المصرفية

تراجع محور الخدمات المالية المصرفية إلى المرتبة 26 أي بتراجع مقداره 11 مرتبة. جاء ذلك بسبب تراجع مؤشر الكفاءة 10 مراتب أي من المرتبة 15 عام 2009 إلى المرتبة 26 في عام 2010 وذلك نتيجة تراجع كل من مؤشر الربحية 19 مرتبة، ومؤشر تكاليف البنك العامة 5 مراتب، ومؤشر نسبة تكاليف التشغيل إلى أصول البنك 4 مراتب ليحل كل منهم في المراتب 31 و 22 و 25 على التوالي. إلى جانب ذلك جاء مؤشر الإفصاح عن المعلومات المالية في المرتبة

54 مقارنة بالمرتبة 52 في العام الماضي ليعطي دليل على مدى الضعف في شفافية تقديم المعلومات المالية . على الرغم من تراجع مؤشر حجم القطاع المصرفي مرتبة واحدة إلا أنه أعطي مؤشر جيد عن حجم القطاع المصرفي في الأردن بحيث جاء الأردن في المرتبة 10 لهذا العام من حيث حجم القطاع المصرفي.

خامساً : محور الخدمات المالية غير المصرفية

تراجع محور الخدمات المالية غير المصرفية 6 مراتب حيث جاء في المرتبة 29 مقارنة ب 23 في العام الماضي. احد أهم الأسباب التي أدت إلى تراجع هذا المحور هي حصول مؤشر التامين والذي انضم إلى محور الخدمات غير المصرفية في عام 2010 على الترتيب 47. علاوة على ذلك التراجع الملموس في ترتيب مؤشر نشاط الا ككتابات والذي جاء في المرتبة 25 بدل من 16 في عام 2009 أي بتراجع مقداره 9 مراتب. كذلك هو الحال بالنسبة إلى تراجع مؤشر اندماج الشركات 4 مراتب ومؤشر التوريق مرتبة واحدة حيث حصل كل منهما على الترتيب 35 و 14 على التوالي.

سادساً : محور الأسواق المالية

تم قياس محور الأسواق المالية في الأردن والذي تراجع من المرتبة 13 إلى المرتبة 19 في العام 2010 من خلال تحليل مؤشر تنمية سوق الأسهم الذي تراجع 7 مراتب عن عام 2009 ليصبح في المرتبة 21. اظهر هذا المؤشر نقاط القوة والضعف في المؤشرات التي تؤدي إلى تنمية وتطوير أسواق الأسهم. بحيث اظهر نقاط القوة في كل من مؤشر نسبة سوق الأسهم إلى الناتج المحلي الجمالي و مؤشر قيمة الأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي كذلك مؤشر عدد الشركات المدرجة لكل 10,000 شخص، بحيث حقق المرتبة 4 , 20 , 10 لكل من المؤشرات السابقة على التوالي. إلا انه اظهر نقطة الضعف في مؤشر معدل دوران سوق الأسهم الذي تراجع 3 مراتب ليصبح في المرتبة 43.

سابعاً : محور النفاذ المالي

شهد محور النفاذ المالي انخفاضاً حاداً في ترتيب الأردن بحيث انخفض 14 مرتبة ليسجل الترتيب 34 مقارنة بالعام الماضي. جاء هذا الانخفاض على مستوى مؤشري النفاذ التجاري و التجزئة، بحيث انخفض كل منهما 11 مرتبة ليحققا المرتبة 20 و 31 على التوالي. يرجع هذا الانخفاض الملموس في كلا المؤشرين إلى تراجع المؤشرات الفرعية لهما بشكل كبير فعلى سبيل المثال في مؤشر النفاذ التجاري تراجع الأردن في مؤشر سهولة الحصول على الائتمان ومؤشر التمويل من سوق الأسهم المحلي 19 درجة لكل منهما كذلك تراجع مؤشر الاستثمار الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي 8 مراتب ليصبح ترتيب الأردن في هذا المؤشر 13. كذلك يعزى التراجع في مؤشر التمويل الخاص في انتشار الخدمات المالية وتواصل أفراد المجتمع معها (التجزئة) إلى دخول مؤشر جديد خاص في عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) في المرتبة الـ40، إلى جانب التراجع الذي حدث في المؤشرات الفرعية الأخرى التي يتضمنها مؤشر التجزئة.

يوضح الجدول التالي المحاور الأساسية والمؤشرات الاقتصادية المكونة لها وترتيب الأردن في كل منها لعام 2010 مقارنة بعام 2009

جدول رقم (1): نتائج الأردن في محاور ومؤشرات التنمية المالية التي شملها التقرير لعامي 2010-2009

التغيير	الترتيب لسنة 2010 (57) دولة	الترتيب لسنة 2009 (55) دولة	المحاور الأساسية والمؤشرات المكونة لها	
2-	25	23	المحور الأول: البيئة المؤسسية (Institutional Environment):	
2-	22	20	1.1	تحرير القطاع المالي Financial sector Liberalization
-	1	1	1.1.1	تحرير حساب رأس المال Capital Account Liberalization
-	21	21	1.1.2	الالتزام لاتفاقيات منظمة التجارة الدولية لتجارة بالخدمات Commitments to WTO agreement on trade in services
5+	36	41	1.2	حوكمة الشركات Corporate governance
2-	54	52	1.2.1	التعويض القائم على الحوافز Extent of incentive-based compensation
6-	39	33	1.2.2	كفاءة مجالس إدارة الشركات Efficacy of corporate boards
9-	50	41	1.2.3	الاعتماد على الإدارة الكفوءة Reliance on professional management
6-	43	37	1.2.4	القدرة على التفويض willingness to delegate
6-	25	19	1.2.5	قوة التدقيق و التقارير Strength of auditing and reporting standards
3-	26	23	1.2.6	السلوك الأخلاقي الشركات Ethical behavior of firms
10-	19	9	1.2.7	حماية مصالح المساهمين الاقلية Protection of minority shareholders' interests
5-	30	25	1.3	القضايا التنظيمية والقانونية Legal and regulatory issues
12-	19	7	1.3.1	عبء الانظمة الحكومي Burden of government regulation

7-	45	38	Centralization of economic policymaking	المركزية في اتخاذ السياسات الاقتصادية	1.3.2	
1-	19	18	Regulation of securities exchanges	تنظيم أسواق الأوراق المالية	1.3.3	
3-	21	18	Property rights	حقوق الملكية	1.3.4	
2-	24	22	Intellectual property protection	حماية الملكية الفكرية	1.3.5	
1-	24	23	Diversion of public funds	تحويل الأموال العامة	1.3.6	
6-	23	17	Public trust of politicians	ثقة المواطنين بالحكومة	1.3.7	
-	26	26	Corruption perceptions index	مؤشر الفساد	1.3.8	
1-	40	39	Strength of legal rights index	قوة مؤشر الحقوق القانونية	1.3.9	
n/a	46	-	Central Bank Transparency	شفافية البنك المركزي	1.3.10	
2-	40	38	Contract enforcement	تنفيذ العقود	1.4	
14-	44	30	Effectiveness of law-making bodies	كفاءة الهيئات المشرعة للقوانين	1.4.1	
6-	27	21	Judicial independence	استقلالية القضاء	1.4.2	
4-	26	22	Irregular payments in judicial decisions	الدفعات الغير منتظمة في القرارات القضائية	1.4.3	
3-	48	45	Time to enforce a contract	الوقت اللازم لتنفيذ العقود	1.4.4	
2+	39	41	Number of procedures to enforce a contract	عدد الإجراءات اللازمة لتنفيذ العقود	1.4.5	
2-	49	47	Strength of investor protection	قوة حماية المستثمرين	1.4.6	
2-	44	42	Cost of enforcing contracts	تكلفة تنفيذ العقود	1.4.7	

6-	43	37	Business environment	المحور الثاني: بيئة الأعمال
5-	40	35	Human capital	2.1 القوى العاملة
12-	45	33	Quality of management schools	2.1.1 الجودة في الجامعات الإدارية
9-	31	22	Quality of math and science education	2.1.2 الجودة في تعليم الرياضيات والعلوم
14-	52	38	Extent of staff training	2.1.3 مدى تدريب الموظفين
1-	33	32	Local availability of specialized research	2.1.4 توافر أبحاث محلية متخصصة
-	48	48	Brain drain and ease of hiring foreign labor	2.1.5 هجرة العقول وسهولة توظيف العمالة الوافدة
1-	35	34	Tertiary enrollment	2.1.6 الالتحاق الجامعي
10-	33	23	Taxes	2.2 الضرائب
14-	36	22	Irregular payments in tax collection	2.2.1 دفعات غير منتظمة في تحصيل الضرائب
7-	28	21	Distortive effect on competition of taxes and subsidies	2.2.2 اثر التشويه على التنافسية في الضرائب والإعانات
-	33	33	Marginal tax variation	2.2.3 الاختلاف في الهوامش الضريبية
-	9	9	Time to pay taxes	2.2.4 الوقت اللازم لدفع الضريبة
3-	43	40	Infrastructure	2.3 البنية التحتية
3-	24	21	Quality of overall infrastructure	2.3.1 جودة البنية التحتية الشاملة
2-	19	17	Quality of telephone infrastructure	2.3.2 جودة البنية التحتية لخطوط الهاتف
3+	41	44	Internet users	2.3.3 مستخدمين الانترنت
1-	46	45	Broadband Internet subscribers	2.3.4 مشتركين الانترنت واسع النطاق

5-	52	47	Telephone lines	خطوط الهاتف	2.3.5	
3-	43	40	Mobile telephone subscribers	مشتركين الهواتف النقالة	2.3.6	
-	48	48	Cost of doing business	تكلفة أداء الأعمال	2.4	
3-	55	52	Cost of starting a business	تكلفة البدء بأعمال جديدة	2.4.1	
1-	51	50	Cost of registering property	تكلفة تسجيل العقارات	2.4.2	
-	20	20	Cost of closing a business	تكلفة تصفية الأعمال	2.4.3	
-	21	21	Time to start a business	الوقت اللازم للبدء بالأعمال	2.4.4	
2-	22	20	Time to register property	الوقت اللازم لتسجيل العقارات	2.4.5	
2-	50	48	Time to close a business	الوقت اللازم لإنهاء الأعمال	2.4.6	
9+	41	50	Financial stability	المحور الثالث: الاستقرار المالي		
12+	39	51	Currency stability	مدى استقرار العملة الوطنية	3.1	
1+	24	25	External vulnerability indicator	مؤشر الضعف الخارجي	3.1.1	
2-	57	55	Current account balance to GDP	نسبة ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	3.1.2	
n/a	33	n/a	Dollarization vulnerability indicator	مؤشر ضعف الدولار	3.1.3	
1-	30	29	External debt to GDP (developing economies)	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (الدول النامية)	3.1.4	
3-	19	16	Banking system stability	مدى الاستقرار في النظام المصرفي	3.2	
4+	16	20	Frequency of banking crises	تكرار الأزمات المصرفية	3.2.1	
9+	10	19	Financial strengths indicator	مؤشر القوة المالية	3.2.2	

3-	11	8	Aggregate measure of real estate bubbles	المقياس الكلي للفقرة العقارية	3.2.3	
n/a	1	n/a	Tier 1 capital ratio	نسبة رأس المال (المستوى 1)	3.2.4	
n/a	52	n/a	Output loss during banking crises	الخسائر الناتجة أثناء الأزمات المصرفية	3.2.5	
4+	46	50	Risk of sovereign debt crisis	مخاطر أزمة الديون السيادية	3.3	
2-	41	39	Local currency sovereign rating	تصنيف سيادة العملة الوطنية	3.3.1	
4-	48	44	Foreign currency sovereign rating	تصنيف سيادة العملات الأجنبية	3.3.2	
41+	9	50	Aggregate macroprudential indicator	مؤشر التحوط الكلي	3.3.3	
3+	41	44	Manageability of public debt	إدارة الدين العام	3.3.4	
11-	26	15	المحور الرابع: الخدمات المالية المصرفية (Banking financial services):			
1-	10	9	Size index	مؤشر الحجم	4.1	
2-	16	14	Deposit money bank assets to GDP	نسبة أصول البنك المودعة إلى الناتج المحلي الإجمالي	4.1.1	
4-	13	9	Central bank assets to GDP	نسبة أصول البنك المركزي إلى الناتج المحلي الإجمالي	4.1.2	
2-	10	8	Financial system deposits to GDP	نسبة إيداعات النظام المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي	4.1.3	
1+	8	9	M2 to GDP	نسبة عرض النقد 2 (M2) إلى الناتج المحلي الإجمالي	4.1.4	
1+	20	21	Private credit to GDP	نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي	4.1.4	
2-	11	9	Bank deposits to GDP	نسبة إيداعات البنوك إلى الناتج المحلي الإجمالي	4.1.5	
n/a	26	n/a	Money market instruments to GDP	نسبة أدوات سوق المال إلى الناتج المحلي الإجمالي	4.1.6	
10-	21	11	Efficiency index	مؤشر الكفاءة	4.2	
19-	31	12	Aggregate profitability indicator	مؤشر الربحية الكلي	4.2.1	

5-	22	17	Bank overhead costs	تكاليف النفقات العامة للبنك	4.2.2	
-	1	1	Public ownership of banks	نسبة الملكية العامة للبنوك	4.2.3	
-4	25	21	Bank operating costs to assets	نسبة تكاليف التشغيل إلى أصول البنك	4.2.4	
5+	33	38	Non-performing bank loans to total loans	نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض المصرفية	4.2.5	
2-	54	52	Financial information disclosure	الإفصاح عن المعلومات المالية	4.3	
3-	49	46	Private credit bureau coverage	تغطية مكاتب الائتمان الخاص	4.3.1	
1-	21	20	Public credit registry coverage	تغطية تسجيل الائتمان العام	4.3.2	
6-	29	23	Non Banking financial services	المحور الخامس : الخدمات المالية غير المصرفية		
9-	25	16	IPO activity	نشاط الاكتتابات	5.1	
3-	49	46	IPO market share	الحصة السوقية للاكتتابات	5.1.1	
4-	11	7	IPO proceeds amount	عائدات الاكتتابات	5.1.2	
12-	46	34	Share of world IPOs	المساهمة في الاكتتابات العالمية	5.1.3	
4-	35	31	Mergers and Acquisitions activities	إدماج الشركات	5.2	
4-	54	50	M&A market share	الحصة السوقية للاستحواذ والاندماج	5.2.1	
7-	25	18	M&A transaction value to GDP	نسبة عمليات الاستحواذ والاندماج إلى الناتج المحلي الجمالي	5.2.2	
3-	53	50	Share of total number of M&A deals	مساهمة إجمالي عدد صفقات الاندماج والاستحواذ	5.2.3	
n/a	47	n/a	Insurance	التأمين	5.3	
n/a	49	n/a	Life Insurance density	انتشار التأمين على الحياة		

n/a	27	n/a	Non- Life Insurance density	انتشار التأمينات العامة		
n/a	42	n/a	Real growth of direct insurance premiums	نمو أقساط التأمين المباشر		
n/a	54	n/a	Life Insurance Coverage	تغطية التأمين على الحياة		
n/a	48	n/a	Non- Life Insurance Coverage	تغطية التأمينات العامة		
5--	17	12	Relative value-added of insurance to GDP	نسبة القيمة المضافة للتأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي		
1+	14	15	Securitization.		التوريق	5.4
1+	5	6	Securitization to GDP	نسبة التوريق إلى الناتج المحلي الإجمالي	5.4.1	
2+	52	54	Share of total number of securitization deals	المساهمة من إجمالي عدد صفقات التوريق	5.4.2	
6-	19	13	Financial markets		المحور السادس: الأسواق المالية	
n/a	n/a	n/a	Foreign exchange markets		أسواق العملات الأجنبية	6.1
n/a	n/a	n/a	Spot foreign exchange turnover	معدل دوران العملات الأجنبية الأني	6.1.1	
n/a	n/a	n/a	Outright forward foreign exchange turnover	معدل دوران العملات الأجنبية الأجلة	6.1.2	
n/a	n/a	n/a	Foreign exchange swap turnover	معدل دوران العملات الأجنبية المبادلة	6.1.3	
n/a	n/a	n/a	Derivatives markets		أسواق المشتقات المالية	6.2
n/a	n/a	n/a	Interest rate derivatives turnover: Forward rate	دوران معدل الفائدة: معدل العقود الأجلة	6.2.1	
n/a	n/a	n/a	(Interest rate derivatives turnover: Swaps	معدل دوران مشتقات أسعار الفائدة: المبادلة	6.2.2	
n/a	n/a	n/a	Interest rate derivatives turnover: Options	معدل دوران مشتقات أسعار الفائدة: الخيارات	6.2.3	

n/a	n/a	n/a	معدل دوران مشتقات العملات الأجنبية: مبادلة العملة Foreign exchange derivatives turnover: Currency swaps	6.2.4	
n/a	n/a	n/a	معدل دوران مشتقات العملات الأجنبية: الخيارات Foreign exchange derivatives turnover: Options	6.2.5	
7-	21	14	Equity market development	تتمية أسواق الأسهم	6.3
3-	43	40	Stock market turnover ratio	نسبة معدل دوران سوق الأسهم	6.3.1
-	4	4	Stock market capitalization to GDP	نسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي	6.3.2
-	20	20	Stock market value traded to GDP	نسبة قيمة الأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي	6.3.3
1-	10	9	Number of listed companies per 10,000 شخص عدد الشركات المدرجة لكل 10,000 شخص people		6.3.4
n/a	n/a	n/a	Bond market development	تتمية سوق السندات	6.4
n/a	54	n/a	Private international bonds to GDP	نسبة السندات الدولية الخاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي	6.4.1
n/a	44	n/a	Public international bonds to GDP	نسبة السندات الدولية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي	6.4.2
14-	34	20	المحور السابع: النفاذ المالي (Financial access):		
11-	20	9	Commercial access	النفاذ التجاري	7.1
2-	35	33	Financial market sophistication	تطور الأسواق المالية	7.1.1
3-	35	32	Venture capital availability	توافر رأس المال المغامر	7.1.2
19-	30	11	Ease of access to credit	سهولة الحصول على الائتمان	7.1.3
19-	23	4	Financing through local equity market	التمويل من خلال سوق الأسهم المحلي	7.1.4
4-	34	30	Ease of access to loans	سهولة الحصول على قروض	7.1.5

8-	13	5	Foreign direct investment to GDP	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي	7.1.6	
11-	31	20	Retail access	النفوذ لخدمات التجزئة	7.2	
3-	24	21	Market penetration of bank accounts	اختراق السوق للحسابات البنكية	7.2.1	
1+	24	25	Commercial bank branches	فروع البنوك التجارية	7.2.2	
n/a	40	n/a	Total number of ATMs	عدد أجهزة الصراف الآلي	7.2.3	
1-	8	7	MFI borrowers' penetration rate	نسبة المقترضين من مؤسسات التمويل الصغيرة	7.2.5	

المصدر: منتدى الاقتصاد العالمي. تقرير التنمية المالية 2010

فيما يتعلق في ترتيب الأردن مقارنة مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد جاء الأردن في المرتبة السادسة من أصل ثماني دول هي الإمارات العربية المتحدة في المرتبة 21، والبحرين في المرتبة 23، و المملكة العربية السعودية في المرتبة 26، وإسرائيل في المرتبة 27، والكويت في المرتبة 28، ومصر في المرتبة 38، والمغرب في المرتبة 41، بالإضافة إلى الأردن بلترتيب 29. كان هذا التراجع مدعوماً بتراجع العديد من محاور مؤشر التنمية التي سبق ذكرها بشكل مفصل بالبند السابق. أما فيما يتعلق بدول المنطقة وبالنظر إلى الجدول رقم 2 نلاحظ ما يلي:

جاء الترتيب الأول على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من نصيب دولة الإمارات العربية المتحدة التي تراجعت مرتبة واحدة في مؤشر التنمية المالية لتأتي في المركز 21 لعام 2010. جاء ذلك نتيجة الاستقرار المالي الناتج عن الاستقرار في مؤشر النظام المصرفي والذي حققت به الإمارات المرتبة الرابعة. بالإضافة إلى البيئة المؤسسية وبيئة الأعمال التي تتمتع بها الدولة والمتمثلة في القضايا التنظيمية والقانونية وحوكمة الشركات، والبنية التحتية. إلى جانب ذلك تتمتع الإمارات بوجود نظام ضريبي ملائم بحيث لا يشكل عبء إداري عالي وبالتالي احتلت المرتبة 3 في مؤشر التنمية. على الرغم من قوة مجال الوساطة المالية في الإمارات إلا إنها تعاني من ضعف في مؤشر الإفصاح المالي حيث جاءت في المرتبة 41 كذلك الحال بالنسبة لمؤشر مخاطر الديون السيادية. من جانب آخر يعد محور النفاذ المالي من احد نقاط القوة التي يتمتع بها النظام المالي بالإمارات وذلك على مستوى النفاذ التجاري والنفاذ لخدمات التجزئة بحيث يأخذ كل منهما المرتبة 10 و 12 على التوالي.

حققت كل من البحرين والمملكة العربية السعودية المركز الثاني والثالث على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والمستوى 23 و 26 على التوالي في مؤشر التنمية المالية. تتمتع كل من الدولتين ببيئة أعمال صحية أدت إلى وجودهما في المرتبة 14 و 22 على التوالي، من أهم المؤشرات التي ساهمت في أن تكون بيئة الأعمال صحية في هاتين الدولتين هي وجود نظام ضريبي ملائم إلى جانب الانخفاض في تكلفة أداء الأعمال فكان ترتيب كل من المؤشرين على النحو التالي 1 و 10 للبحرين و المرتبة 5 و 9 للسعودية على التوالي. على الرغم من أن البحرين تتمتع باستقرار في كل من النظام المصرفي و استقرار مخاطر الديون السيادية بحيث تحتل المرتبة 3 و 22 في كل من المؤشرين إلا أنها تحتل المرتبة 50 في مؤشر استقرار العملة والذي يعد من احد جوانب الضعف في محور الاستقرار المالي والذي جاء في المرتبة 23. على العكس من ذلك بالنسبة للنظام المالي في السعودية والذي تقدم على جميع الأنظمة المالية المشمولة في المؤشر، جاء ذلك نتيجة تقدم مؤشرات التابعة لهذا المحور بحيث جاءت بالمرتبة الأولى في مؤشر استقرار النظام المالي والمرتبة الخامسة في مؤشر استقرار العملة

الوطنية والمرتبة السادسة في مؤشر مخاطر الديون السيادية . إلا أن السعودية تعاني من ضعف في محور الخدمات المالية غير المصرفية و ذلك في مؤشر نشاط الائتتاب، ومؤشر اندماج الشركات، و مؤشر التامين والتوريق.

تباين أداء إسرائيل في المحاور الرئيسية المكونة لمؤشر التنمية المالية بحيث جاءت في المرتبة 27 في المؤشر العام والمرتبة الرابعة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. حققت إسرائيل أفضل النتائج في محوري النفاذ المالي ومحور البيئة المؤسسية بحيث حققت المراتب 17 و 19 على التوالي . بالرغم من وجود إسرائيل في المرتبة الأولى في كل من مؤشر تحرر حساب رأس المال ومؤشر تحرر القطاع المالي المحلي إلا أنها جاءت في المرتبة 25 في مؤشر تحرر القطاع المالي التابع إلى محور البيئة المؤسسية. لم توفق إسرائيل في تحقيق مرتبة متقدمة في محور الخدمات المالية غير المصرفية حيث جاءت في المرتبة 31 وهذه نتيجة متوافقة مع ترتيب المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المحور ففي نشاط الائتتاب جاءت في المرتبة 14 و37 في مؤشر اندماج الشركات والمرتبة 20 في مؤشر التامين و 55 في مؤشر التوريق.

تمركزت دولة الكويت في المرتبة الخامسة على مستوى دول الشرق الأوسط والمرتبة 28 في مؤشر التنمية المالية. تباين أداء الدولة في العديد من المحاور الرئيسية والفرعية للمؤشر ، فعلى صعيد الأسواق المالية تتمتع الكويت بأعلى ترتيب على مستوى دول المنط قع بحيث جاءت في المرتبة 9 . إضافة إلى ذلك تتمتع الكويت باستقرار مالي عالي حيث شغلت المرتبة 18 في مؤشر التنمية جاء ذلك بتعزيز من قوة استقرار العملة الوطنية وانخفاض مخاطر الديون السيادية حيث تأخذ لثلا منهما الترتيب 11 و 18 على التوالي. إلا أن الأداء الضعيف سيطر على معظم المحاور الرئيسية والفرعية لدولة الكويت. بحيث جاء محور البيئة المؤسسية بالمرتبة 37 ومحور بيئة الأعمال بالمرتبة 32 ومحور الخدمات المالية المصرفية في المرتبة 40 ومحور النفاذ المالي في المرتبة 41. أما محور الخدمات غير المصرفية فجاء بالمرتبة 52 من أصل 57 دولة ليعطي مؤشر على الضعف الشديد في المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المحور كمؤشر التامين الذي جاء بالمرتبة 55. كذلك الحال بالنسبة إلى مؤشر التحرر المالي ومؤشر حوكمة الشركات المرتبة 39 ومؤشر القضايا التنفيذية والقانونية المراتب 43. اما مؤشر القوى العاملة فحقق المرتبة 51 ليحقق مؤشر البنية التحتية المرتبة 41.

شمل هذا التقرير دولتين من دول شمال إفريقيا هما مصر والمغرب . جاءت مصر في المرتبة 38 في مؤشر التنمية المالية وفي المرتبة السابع على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. بالرغم من التحسن في بعض المحاور في سنة 2010 مقارنة مع العام الماضي الا ان ترتيب مصر في هذه المحاور حقق أداء ضعيف ففي محور البيئة المؤسسية كانت مصر في المرتبة 38 وفي المرتبة 37 و 48 في كل من مؤشر حوكمة الشركات ومؤشر القضايا التنظيمية والقانونية. كذلك الحال بالنسبة لمحور بيئة الأعمال الذي جاء بالمرتبة 48 وسجل فيه كل من مؤشر العمالة والضرائب ومؤشر أداء الأعمال الترتيب 45 و 38 و 40 على التوالي. بالرغم من استقرار مصر في كل من مؤشرات العملة الوطنية ونظام الخدمات المالية واللذان حققا الترتيب 18 و 11 على التوالي، إلا أن وجود مؤشر المخاطر السيادية في الترتيب 52 أدى إلى وجود محور الاستقرار المالي في المرتبة 35. نتيجة

صعوبة الوصول إلى النفاذ التجاري والمتمثل في سهولة الحصول على القروض تراجعت مصر 10 مراتب في محور النفاذ المالي لتسجل الترتيب 21 بدل من 11 في 2009.

دخلت المغرب في تقرير التنمية المالية للمرة الأولى عام 2010 لتسجل الترتيب 41 في مؤشر التنمية وتأخذ الترتيب الثامن في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. حسب التقرير تعد المغرب مستقرة ماليا بحيث جاءت في المرتبة 16 في محور الاستقرار المالية وفي المرتبة 14 و 11 في كل من مؤشرات استقرار العملة المحلية ومؤشر استقرار النظام المالي إلا أنها تعاني من ضعف في مؤشر مخاطر الديون السيادية حيث سجل هذا المؤشر الترتيب 38. من جانب آخر كانت نتائج محور الخدمات المالية المصرفية والتي جاءت في المرتبة 32 أفضل من أداء كل من محور البيئة المؤسسية وبيئة الأعمال ومحور الخدمات غير المصرفية ليأخذ كل منهم الترتيب 49, 41, 42 على التوالي اما كل من محور السوق المالي ومحور النفاذ المالي فقد جاء كل منهما في المرتبة 45.

جدول (2) ترتيب الأردن مقارنة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المحاور الرئيسية لمؤشر التنمية

النفاز المالي			الأسواق المالية			الخدمات المالية غير المصرفية			الخدمات المالية المصرفية			الاستقرار المالي			بيئة الأعمال			البيئة المؤسسية			الترتيب العام			الدولة
التغير	2010	2009	التغير	2010	2009	التغير	2010	2009	التغير	2010	2009	التغير	2010	2009	التغير	2010	2009	التغير	2010	2009	التغير	2010 (57 دولة)	2009 (55 دولة)	
-14	34	20	-6	19	13	-6	29	23	-11	26	15	9	41	50	-6	43	37	-2	25	23	-4	29	25	الأردن
-8	15	7	-7	28	21	-2	28	26	1	20	21	11	6	17	-2	21	19	-2	23	21	-1	21	20	الإمارات
6	4	10	-4	35	31	-20	54	34	-3	34	31	5	1	6	2	22	24	-4	29	25	-2	26	24	السعودية
-4	9	5	-3	42	39	-5	38	33	18	14	32	17	23	40	4	14	18	-1	21	20	4	23	27	البحرين
7	17	24	10	22	32	6	31	37	5	21	26	-5	32	27	-6	33	27	5	19	24	1	27	28	إسرائيل
-2	41	39	9	9	18	2	52	54	-2	30	28	-10	18	8	-3	32	29	-1	37	36	2	28	30	الكويت
-10	21	11	-4	38	34	-2	33	31	-2	42	40	10	35	45	-2	48	46	-	38	38	2	38	36	مصر
-	45	-	-	45	-	-	42	-	-	32	-	-	16	-	-	41	-	-	49	-	-	41	-	المغرب